مجلس الأمن



28 July 2014
Arabic

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٢٦، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، المتصلة بنظر مجلس في البند المعنون “الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية”， أدى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢١٢٩ (٢٠١٣) و ٢١٣٣ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤)، ويؤكّد على التزام الدول الأعضاء بمنع تمويل الأعمال الإرهابية وقمعها، ويعرب عن بالغ القلق من التقارير التي تفيد بوصول جماعتين إرهابيتين مدرجتين في قائمة اللجنة المنشأة عملا بقرارى مجلس الأمن ١٢٦٧، ١٩٨٩/١٢٦٧، هما ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”جبهة النصرة“، إلى حقول النفط وخطوط الأنابيب في سوريا والعراق، ويشدد في هذا الصدد على أن أي اتجاه بالنفط مع هذين الكيانين يتنافى مع قرارات المجلس، وأن على جميع الدول أن تكفل عدم اتجاه رعاياها وأي أشخاص موجودين داخل أراضيها بالنفط مع هذين الكيانين“.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة سوريا والعراق واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية، ويدين بشدة، في هذا الصدد، أي مشاركة في تجارة مباشرة أو غير مباشرة ب النفط مصدره سوريا والعراق تكون جماعات إرهابية ضالعة فيها. ويشدد مجلس الأمن أيضا على أن هذه المشاركة تشكل دعما ماليا للإرهابيين، وقد تؤدي إلى فرض مزيد من الجزاءات إذا أدرجت لجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرارى مجلس الأمن ١٢٦٧، ١٩٨٩/١٢٦٧ هاتين الجماعتين في القائمة بوصفهما مرتبطين بتنظيم القاعدة“.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280714 280714 14-58433 (A)



”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق أن سيطرة منظمات إرهابية على أي حقول للنفط وما يتصل بها من هيكل أساسية قد تدر دخلاً مادياً للإرهابيين يدعم جهودهم الرامية إلى تجنيد آخرين في صفوفهم، من فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ويعزز قدرتهم العملياتية على تنظيم الهجمات الإرهابية وشنها“.

”ويذكر مجلس الأمن جميع الدول بأنها ملزمة بكفالة عدم مشاركة رعاياها وأي أشخاص موجودين في أراضيها في أي معاملات تجارية أو مالية مع ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”جبهة النصرة“ أو لفائدتهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى الأخص فيما يتعلق بالنفط في سوريا والعراق“.

”ويؤكد مجلس الأمن أيضاً أهمية وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزامها بكفالة عدم قيام رعاياها والأشخاص الموجودين داخل أراضيها بتقديم تبرعات للكيانات والأفراد الذين حددتهم اللجنة المنشأة عملاً بقرارى مجلس الأمن رقم ١٢٦٧/١٩٨٩“.

”ويهيب مجلس الأمن بجميع الدول الأعضاء، إذا توافرت لديها أي معلومات عن أنشطة من هذا القبيل، أن توافي بها لجنة الجراءات المنشأة عملاً بقرارى مجلس الأمن رقم ١٢٦٧/١٩٨٩ وأن تتعاون على نحو وثيق مع مجلس الأمن في هذا الصدد“.